الأمم المتحدة

A/HRC/47/G/2

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2021

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه – 9 تموز/يوليه 2021

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة 29 آذار/مارس 2021 موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكِ بناءً على تعليمات من حكومتي بشأن "مؤتمر بروكسل الخامس: دعم مستقبل سورية والمنطقة" الذي يُعقد خلال الفترة من 29 إلى 30 آذار/مارس 2021، والذي أُشير إليه خلال اجتماعات الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

يُعقد هذا المؤتمر للمرة الخامسة على التوالي دون مشاركة حكومة الجمهورية العربية السورية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري المعترف به من قبل الأمم المتحدة، وهو ما يطرح تساؤلات كبيرة حول شرعية هذا المؤتمر والأهداف والغايات والنتائج التي تتوخاها الدول الراعية للمؤتمر.

لقد تضمنت مخرجات المؤتمرات السابقة تعهداتٍ بتقديم الدعم للشعب السوري، وحشد الموارد المالية من قبل المنظمات الدولية وغير الدولية لهذه الغاية، لكن الوقائع على الأرض أثبتت مراراً وتكراراً عجز هذه المؤتمرات، بالصيغة التي دأبت الدول الراعية على اعتمادها، عن تحقيق أيٍ من تلك الأهداف.

إن الوفاء للأهداف المعلنة لسلسلة مؤتمرات بروكسل ولحرصها المزعوم على الأوضاع الإنسانية في سورية، يتطلب من الدول الراعية للمؤتمر العمل مع الحكومة السورية لمواجهة الإرهاب، المسبب الرئيسي للمعاناة الإنسانية في سورية، والسعي لتذليل المصاعب الاقتصادية التي تؤثر على الحياة اليومية للسوريين، بدلاً من تضييق الخناق على الشعب السوري من خلال الاستمرار في فرض حزم متتالية من التدابير الانفرادية القسرية، دون أي اعتبار لتناقض هذه التدابير مع مجموعة من أحكام القانون الدولي، بما فيها من مبادئ وقواعد اتفاقية وعرفية وقواعد آمرة وغيرها. ولعل الجانب الأبرز في هذه التدابير غير الشرعية هو الجانب المرتبط بآثارها السلبية على حقوق الإنسان التي تبرز بشكل أكثر وضوحاً في حالات التطبيق طويل الأمد وفي الحالات التي تتطلب من الدول المستهدفة اتخاذ تدابير استثنائية على الصعيد الوطني، مثل حالات الطوارئ الصحية التي تعتمد في مواجهتها على التعاون والتضامن الدوليين، وهو ما ظهر جلياً في التعامل مع تبعات جائحة كورونا، حيث كان الحق في الحياة والصحة والعيش الكريم على رأس قائمة حقوق الإنسان التي وقعت ضحية هذه التدابير.

الرجاء إعادة الاستعمال

ولقد دفعت أنانية الدول الراعية لهذا المؤتمر للاستمرار في نزعة تقويض التعاون والتضامن الدوليين المطلوبين لمواجهة الخطر العالمي المترتب على وباء كوفيد-19، فحتى دعوات الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان برفع التدابير الانفرادية القسرية لتمكين الدول من الاستجابة بكفاءة لجائحة كورونا قد عوملت بتجاهل تام من قبل هذه الدول. وتأكيداً لآثارها السلبية الجسيمة على حقوق الإنسان في سورية، طالبت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، السيدة ألينا دوهان، بشكل متكرر مؤخراً برفع التدابير الأحادية القسرية المفروضة على سورية والتي تنتهك حقوق الإنسان للشعب السوري وتعرقل عمل المنظمات الإنسانية الدولية.

وعلى عكس مزاعم الاتحاد الأوروبي بأن التدابير الانفرادية القسرية التي يفرضها ذات أهداف محددة وموجهة، وأنها تتضمن استثناءات إنسانية تضمن عدم مساسها باستمرارية تقديم السلع والخدمات الإنسانية وعمل القطاعات الحيوية لضمان تقديم هذه الخدمات، فإنَّ الواقع أثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أنَّ هذه النصوص في حقيقة الأمر إما أنها غير موجودة أساساً أو غير قابلة للتطبيق العملي أو محكومة بقيود روتينية معقدة وغير شفافة، مما يجعلها مجرد أفكار نظرية تهدف من خلالها دول المصدر إلى تبرير تدابيرها الانفرادية غير الشرعية والترويج لسياساتها القائمة عليها، الأمر الذي يُفقد دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي أي مصداقية عند الحديث عن مساعدة السوريين والتخفيف من معاناتهم، ويؤكد شراكته وتحمله لمسؤولية جوهرية في الحرب الظالمة على سورية وفي معاناة السوريين.

تُدين الجمهورية العربية السورية بشدة هذه المؤتمرات وتعتبرها تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي السوري الذي هو من صلاحية واختصاص السوريين وحكومتهم الشرعية، وتؤكد أن المساعدة الوحيدة التي يمكن لهذه الدول والمؤسسات تقديمها للسوريين تتمثل في تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التوقف عن كافة أشكال دعمه ومعالجة نتائج سياساتها القائمة على ذلك، واحترام وحدة وسيادة سورية وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها، ورفع كافة التدابير الانفرادية القسرية التي أنهكت الشعب السوري وحرمته من حقوقه الأساسية.

إن مستقبل سورية هو حق حصري للسوريين، ولن تفلح الضغوط السياسية والاقتصادية في النيل من الإرادة الحرة للسوريين. والشعب السوري الذي حقق قبل الحرب الظالمة عليه مستويات متميزة من التنمية بإمكانياته الذاتية ودحَر الإرهاب قادرٌ على إعادة إعمار ما دمره الإرهاب التكفيري وداعموه وبناء المستقبل الزاهر الذي يتطلع إليه السوريون في سورية الواحدة الموحدة أرضاً وشعباً، وبقرارها الوطني الحر المستقل وليس بقرارات دول تعمل بصورة فجة في تناقض تام مع ميثاق الأمم المتحدة وبما يُزعزع أسس النظام الدولي العالمي.

سأكون ممتناً لإصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان، تحت البند 4 من جدول الأعمال.

(التوقيع) حسام الدين آلا

السفير والممثل الدائم